

Distr.: General
29 July 2013
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٤ (٢٠١٣)، التي طلب فيها المجلس إلى أن أوصل إبلاغه بما يُحرز من تقدم في تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وإطلاعه على أي انتهاكات خطيرة للاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي (S/2011/384، المرفق).

٢ - ويقدم التقرير آخر المستجدات عن الحالة في أبيي وعن نشر القوة الأمنية المؤقتة وعملاتها منذ تقرير السابغ المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣ (S/2013/294). ويقدم، بالإضافة إلى ذلك، ما استجد من معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ المهام الإضافية المسندة للقوة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٢٤ (٢٠١١) و ٢١٠٤ (٢٠١٣) فيما يتصل بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

ثانياً - الحالة الأمنية

٣ - ظلت الحالة الأمنية في منطقة أبيي هادئة عموماً، لكن لا يمكن التنبؤ بها بسبب التوترات القائمة بين قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية، وهي توترات زاد من حدتها حادث الرابع من أيار/مايو الذي أودى بحياة أكبر زعماء الدينكا نقوك، كوال دينق كوال، وبسبب انتشار الأسلحة الصغيرة واستمرار غياب المؤسسات الحكومية المحلية، ولا سيما دائرة شرطة أبيي وغيرها من المؤسسات المحلية لإنفاذ القانون وحفظ النظام. وبالإضافة إلى ذلك، ظل نحو ١٢٠ إلى ١٥٠ من أفراد قوة شرطة النفط السودانية منتشرين في مجمع دفرة النفطي، في انتهاك لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ و لقرارات مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١) و ٢٠٣١ (٢٠١١) و ٢٠٤٦ (٢٠١٢) و ٢٠٤٧ (٢٠١٢) و ٢٠٧٥ (٢٠١٢) و ٢١٠٤ (٢٠١٣).



الرجاء إعادة استعمال الورق

300713 300713 13-40555 (A)



٤ - وعقب حادث الرابع من أيار/مايو الذي أدى إلى مقتل أكبر زعماء الدينكا نقوك، زاد احتمال وقوع أعمال عنف قبلي بين المسيرية والدينكا نقوك. وقد فرّ أفراد قبيلة المسيرية الذين يعيشون في بلدة أبيي والمناطق المحيطة بها، خوفاً من الهجمات الانتقامية للدينكا نقوك، وانتقلوا إلى شمال قرية قولي (على بعد ٣٥ كيلومترا تقريبا من بلدة أبيي).

٥ - وفي بيان صدر في ٩ أيار/مايو، في أعقاب الجلسة ٣٧٤ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، اتفقت حكومتا السودان وجنوب السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على إجراء تحقيق مشترك في حادث الرابع من أيار/مايو من أجل تحديد ملابساته، وتحديد ما إذا كان الحادث يشكل انتهاكا للاتفاقات ذات الصلة، وتقديم توصيات تشمل الإجراءات والتدابير التي ينبغي أن تتخذها جميع الأطراف المعنية، وهي السودان وجنوب السودان وزعماء الدينكا نقوك والمسيرية، لمنع تكرار حوادث من هذا القبيل. وفي ٣ تموز/يوليه، عيّنت مفوضية الاتحاد الأفريقي أنيل غايان، وزير خارجية موريشيوس الأسبق، رئيسا لفريق التحقيق. ويمثل الأمم المتحدة فيه الفريق جوزيف أوونيني، أحد كبار ضباط الجيش النيجيري المتقاعدين. وبدأت بعثة التحقيق المشتركة في ١٥ تموز/يوليه، ومن المقرر أن تستغرق أربعة أسابيع.

٦ - وظل انتشار الأسلحة الصغيرة في منطقة أبيي يشكل تهديدا أمنيا كبيرا. ولا يزال منع حمل الأهالي للسلاح علانية من أولى أولويات القوة الأمنية المؤقتة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام جنود القوة بنزع سلاح أفراد من كلتا القبيلتين في عدة مواقع، وصادروا منهم أسلحة وذخائر. ففي منطقة فاروق، الواقعة شمال أبيي، نزع القوة سلاح فردين من قبيلة المسيرية كانا يحملان بندقيتين وذخيرة في ١٩ أيار/مايو و ٧ حزيران/يونيه. ونزع القوة أيضا سلاح فردين آخرين من المسيرية كانا يحملان بندقيتين وذخيرة في ٢٨ أيار/مايو في منطقة أم حريت، وفي ١٠ حزيران/يونيه في منطقة دفرة. وفي وسط أبيي، نُزع سلاح أربعة من أفراد قبيلة المسيرية كانوا يحملون بنادق وذخيرة في ٢٩ أيار/مايو في منطقة نونق، في حين اعتقل رجل من المسيرية في ٢٩ أيار/مايو في منطقة قولي. وتحتفظ البعثة مؤقتا بتلك الأسلحة النارية إلى أن يتأتى تسليمها إلى السلطات المختصة.

٧ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير حالات وضع حواجز غير قانونية على الطريق، وحالات سطو مسلح وشن غارات للاستيلاء على الماشية. وفي ٥ حزيران/يونيه، أزال دورية تابعة للقوة الأمنية المؤقتة حاجزا غير قانوني وضعه أربعة من شباب المسيرية في دفرة، ومحاولين ابتزاز الأموال من التجار المحليين. وفي ٨ حزيران/يونيه، استرد جنود القوة ست شاحنات سُرقَت من شركة بناء سودانية في ٦ حزيران/يونيه في أبو غزالة، وأعادوها إلى الشركة.

٨ - وفي ٢٠ أيار/مايو، أوقف شباب من الدينكا نقوك ثلاث شاحنات تابعة لشركات سودانية متعاقدة مع القوة كانت تنقل الرمال من دفرة إلى دكورا، وهي في طريق العودة بالقرب من دكورا، واعتدوا على سائقيها. وأصيب السائقون بجروح، واستولى الشباب على إحدى الشاحنات، التي ما زال يتعين استردادها. وفي ١١ حزيران/يونيه، حاول ٢٨ من شباب المسيرية، وهم يركبون ١٤ دراجة نارية ويحملون بنادق من طراز AK-47 وأسلحة صغيرة أخرى، نهب مركبات من جنوب السودان في أبو غزالة، لكن جنود القوة اعتقلوهم ونزعوا سلاحهم.

٩ - وفي ١ تموز/يوليه، أبلغ سكان محليون القوة الأمنية المؤقتة بأن حوالي تسعة أشخاص مجهولي الهوية، يرتدون الزي العسكري ويحملون بنادق من طراز AK-47، هاجموا قرية غلاري قرب دكورا في وسط أبيي. وأطلق هؤلاء الرصاص على شاب من الدينكا نقوك في التاسعة عشرة من عمره، فأردوه قتيلاً، ثم أخذوا معهم ما يقارب ٦٠ رأساً من الماشية المملوكة للسكان المحليين. ولأذ المهاجمون بالفرار، لكن الماشية المسروقة استُردت فيما بعد. وفي ٦ تموز/يوليه، قتل رجال مجهولو الهوية رجلاً من الدينكا نقوك في الستين من عمره، وسرقوا حوالي ٣٨ رأساً من ماشيته. ونفذت القوة الأمنية المؤقتة على الفور عملية تعقب وتطويق، ونجحت في استرداد وإعادة كل الماشية المسروقة، بالرغم من أن الجناة تمكنوا من الفرار تحت جنح الليل.

١٠ - أما أمن المنشآت النفطية في منطقة أبيي فهو أحد الشواغل الأخرى. ففي ١٢ حزيران/يونيه، اشتعلت النيران في إحدى مضخات محطة الوقود رقم ٢ الواقعة في منطقة أجاج، على بعد ٦٢ كيلومتراً من بلدة دفرة، فانفجرت. وساعد جنود القوة في إطفاء الحريق. ولم يتأت بعد التحقق من سبب هذا الانفجار بالضبط. وكتدبير احترازي، نشرت البعثة جنوداً للمراقبة في محطة الضخ لمدة أسبوع، بالإضافة إلى زيادة عدد الدوريات بالقرب من منطقة أجاج. وفي ٨ تموز/يوليه، أبلغت مصادر محلية القوة الأمنية المؤقتة بوجود جماعة مسلحة مجهولة الهوية في منطقة دمبولوا بالقرب من خط أنابيب النفط في بلوم شرقي أبيي. ولم تتمكن دورية أوفدها القوة للتحقق من الأمر من تأكيد صحة هذه المعلومات، ولكن البعثة نشرت جنوداً لحفر المنطقة، كتدبير احترازي.

١١ - واستمرت رحلة عودة قبيلة المسيرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إذ عبر ما يقارب ١٤٠.٠٠٠ من أفراد القبيلة مصحوبين بنحو ٦٥٠.٠٠٠ رأس من الماشية منطقة أبيي قادمين من جنوب السودان ومتجهين إلى السودان.

١٢ - وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إسهامها في إحلال الاستقرار في منطقة أبيي، وحماية المدنيين، ودعم عمليات البعثة. فخلال السنة المالية ٢٠١٢-٢٠١٣، انتهت الدائرة من جمع وتدمير ٤٣٢ ١ قطعة من مخلفات الحرب من المتفجرات، وأكثر من ٥١٥ كيلوغراما من ذخائر الأسلحة الصغيرة. وقيمت أيضا أكثر من مليون متر مربع من الأراضي، وأجرت تقييما عاما لمكافحة الألغام في ٨٨ قرية، ومسحت ٣٠٥ كيلومترات من الطرق ذات الأولوية، وتحققت من وجود الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات على طول ١٠٥ كيلومترات من الطرق أو قامت بتطهيرها. وفي ١ تموز/يوليه، أوقفت الدائرة عمليات إزالة الألغام مع بداية موسم الأمطار.

ثالثا - التطورات السياسية

١٣ - لم يحرز أي تقدم صوب إنشاء المؤسسات المؤقتة في أبيي ومواصلة تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. فلجنة الرقابة المشتركة في أبيي لم تجتمع منذ دورتها الاستثنائية المعقودة في ٢ و ٣ أيار/مايو، التي قرر فيها الرئيسان المشاركان للجنة، من السودان وجنوب السودان، إعلان منطقة أبيي "منطقة خالية من الأسلحة" والتعجيل بإنشاء دائرة شرطة أبيي. غير أن الاجتماع لم يحدد أي جدول زمني لتنفيذ تلك التعهدات.

١٤ - وبعد مقتل كبير زعماء قبيلة الدينكا نقوك في ٤ أيار/مايو، رفض أبناء القبيلة في أبيي إنشاء واستمرار أي مؤسسات مشتركة بين السودان وجنوب السودان، بما في ذلك لجنة الرقابة المشتركة في أبيي ومؤسسات إدارة منطقة أبيي ودائرة شرطة أبيي.

١٥ - ومنذ التزم علنا الرئيسان عمر البشير وسلفا كير، في ٢٤ أيار/مايو، بالإسراع بمعالجة المسائل المتعلقة بأبيي، بما في ذلك الترتيبات المؤقتة، ركز الطرفان أساسا على ظروف إجراء استفتاء أبيي على سبيل الأولوية. وقام الرئيس ثابو مبيكي، بصفته رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بإثارة هذه المسألة مع كلا الرئيسين على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أواخر أيار/مايو. وجدد رئيسا الدولتين معا تأكيد التزامهما بإجراء استفتاء لتسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي. غير أن الرئيس البشير شدد على أنه لا يستطيع الموافقة على أحكام معينة تضمنها مقترح الفريق المعني بالتنفيذ، إذ يرى أن فيها انتهاكا لبروتوكول أبيي الملحق باتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥. وتشمل هذه الأحكام المعايير المقترحة القاضية بأهلية "المقيمين الدائمين" فقط (في حين أن البروتوكول يشير إلى "المقيمين" في المنطقة)، ورئاسة الاتحاد الأفريقي للجنة الاستفتاء (في حين أن البروتوكول ينص على قيام الطرفين بتشكيل لجنة الاستفتاء). وقام الرئيس مبيكي بعد ذلك، في

حزيران/يونيه، بتوجيه رسالة إلى كل من الرئيسين يطلب فيها تحديد أسماء ممثليهما لمناقشة هذه المسألة واقتراح حلول لها. ولم يحرز أي مزيد من التقدم بشأن هذه المسألة.

١٦ - وكان من المقرر عقد اجتماع للآلية السياسية والأمنية المشتركة في ٥ حزيران/يونيه في جوبا، عقب الاجتماع الاستثنائي الذي عقد في أديس أبابا في ٢٦ نيسان/أبريل. غير أن الاجتماع تأجل بعد زيادة التوترات بين الطرفين بسبب دعم وإيواء كل منهما لجماعات متمردة ضد الطرف الآخر. ولم يحدد بعد موعد جديد لهذا الاجتماع.

رابعاً - حالة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

١٧ - استمر تفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها وفقاً لخطة التنفيذ التي أقرها الرئيسان المشاركان للآلية السياسية والأمنية المشتركة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ومصفوفة تنفيذها المعتمدة في ٨ آذار/مارس ٢٠١٣ في أديس أبابا. وحُدِدت قطع الأراضي اللازمة لبناء المقرين القطاعيين في ملكال وبرام، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، أبلغت حكومة السودان رسمياً عن موافقتها على استخدام قطعة الأرض الواقعة في برام. ولم تصدق حكومة جنوب السودان بعد على استخدام قطعة الأرض الواقعة في ملكال.

١٨ - وقد تدهورت الحالة الأمنية في مقر آلية الرصد في كادقلي وفي المنطقة المحيطة به بسبب اندلاع القتال بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ونتيجة لذلك، علّقت الآلية أنشطتها التنفيذية، بما فيها تسيير دوريات الرصد والتحقق انطلاقاً من كادقلي في الفترة الممتدة من ٩ حزيران/يونيه إلى ٢١ تموز/يوليه.

١٩ - ومنذ ذلك الحين، لوحظ تبادل منتظم للقصف ولإطلاق النار بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال. ففي ١٤ حزيران/يونيه، أصابت قذيفة هاون أطلقتها الحركة الشعبية - قطاع الشمال قاعدة اللوجستيات التابعة للقوة الأمنية المؤقتة في كادقلي. وأدى ذلك إلى مقتل أحد حفظة السلام الإثيوبيين وإصابة اثنين آخرين بجروح. وفي ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه، لوحظ تعرض بلدة كادقلي لقصف عنيف طال المناطق المحيطة بالملعب والمطار ومقر آلية الرصد.

٢٠ - وفي مسعى لتعزيز أمن أفراد البعثة الموجودين في المنطقة وسلامتهم، أنشأت البعثة ثلاثة مخابئ أمنية محصنة في قاعدة كادقلي واستهلت تشييد المخبأ الرابع. وزوّدت تلك المخابئ بالإضاءة ومرافق الاغتسال ووسائل الاتصال وباللوازم من الغذاء والماء والأدوية.

٢١ - وتُعد دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام أيضا عاملا مساعدا بالغ الأهمية في عمل آلية الرصد، فهي تيسر وصول مراقبي الأمم المتحدة والمراقبين الوطنيين إلى أرض الميدان وتوفر لهم التدريب السابق للانتشار. وقد نشرت الدائرة أفرقة لدعم الدوريات في قوك مشار وكادقلي استعدادا للتشغيل الكامل لآلية الرصد. وستُنشر ثلاثة أفرقة إضافية لدعم دوريات إزالة الألغام في المقرين القطاعيين في برام وملكال. بمجرد إنشائهما.

خامسا - الحالة الإنسانية

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتقلت الوكالات الإنسانية من مرحلة الاستجابة في موسم الجفاف، التي تركز في المقام الأول على تلبية احتياجات العائدين، إلى مرحلة الاستجابة في موسم الأمطار، التي تركز بشكل أعم على توفير الأمن الغذائي والمأوى والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

٢٣ - وبنهاية حزيران/يونيه، حصل ما يربو على ١ ٥٠٠ أسرة في منطقة أفوك ومحيطها وفي بلدة أبيي ومحيطها على المساعدة غير الغذائية، بما في ذلك الأغذية البلاستيكية والأدوات الزراعية، ووزعت بذور لما يربو على ٥ ٠٠٠ أسرة. وواصل برنامج الأغذية العالمي تقديم المساعدة الغذائية داخل منطقة أبيي لزهاء ٨٠ ٠٠٠ شخص. وفي أعقاب تقييم مشترك بين الوكالات أجرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أضاف برنامج الأغذية العالمي ١ ٢٩٧ عائدا إلى قائمته الخاصة بتوزيع الأغذية.

سادسا - حماية المدنيين

٢٤ - ما برحت القوة الأمنية المؤقتة تنفذ استراتيجيتها المتعددة الجوانب لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من آثارها، وهي استراتيجية تشمل إجراء تقييمات رصد وإنذار مبكر وتسيير دوريات ليلية ونهارية، فضلا عن زيادة عدد الدوريات الجوية بسبب بداية موسم الأمطار.

٢٥ - وما تنفك البعثة تشرك المجتمعات المحلية، ولا سيما من خلال اللجان الأمنية المشتركة، لضمان مرور عملية الارتحال بسلام. بيد أن عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاقات ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وبالأخص عدم التزام الطرفين بإنشاء إدارة ومجلس لمنطقة أبيي

ودائرة شرطة أبيي، وغيرها من مؤسسات الحكم المحلي وسيادة القانون، ما زال يشكل عقبة كبيرة أمام القانون والنظام في منطقة أبيي.

٢٦ - ولم تطرأ أي تطورات جديدة فيما يتعلق بتنفيذ رصد حقوق الإنسان في منطقة أبيي، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٢٠٧٥ (٢٠١٢).

سابعاً - نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

٢٧ - في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، بلغ العنصر العسكري للقوة الأمنية المؤقتة ٩٣٨ ٣ فرداً من مجموع قوام قواتها البالغ ٣٢٦ ٥ فرداً الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ٢١٠٤ (٢٠١٣) المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣ (٢٠٠ ٤ فرد كحد أقصى للقوة و ١ ١٢٦ فرداً لتمكين البعثة من تقديم دعم كامل للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها). ويجري التحضير لنشر وحدة حماية القوة المخصصة لآلية الرصد. وستتألف الوحدة من ١ ٠٩٦ جندياً مقسمين إلى أربع سرايا قائمة بذاتها قوام كل منها ٢٦٧ جندياً ومن عنصر لحماية المقر قوامه ٢٨ فرداً. وسينشر الجنود المتبقون البالغ عددهم ٣٠ جندياً بوصفهم ضباط أركان. ويتلقى أعضاء وحدة حماية القوة حالياً تدريباً في إثيوبيا قبل نشرهم.

٢٨ - وتعمل الأمم المتحدة وحكومة إثيوبيا للتسهيل بنشر فرقة متقدمة من وحدة حماية القوة في مطلع آب/أغسطس، تتألف من ثلاثة فصائل وعنصر قيادة (١٢٠ جندياً)، مما سيمكن آلية الرصد من إجراء عمليات التحقق الميدانية انطلاقاً من مقرها في كادقلي. وفي الوقت نفسه، يجري التحضير لإنشاء القدرة التشغيلية الأولية، التي ستتألف من سريتين كاملتين، في كادقلي وقوك مشار بعد انتهاء موسم الأمطار في تشرين الأول/أكتوبر. وسيوقف نشر السريتين المتبقيتين في مقر القطاع في برام (جنوب دارفور، السودان) وملكال (ولاية أعالي النيل، جنوب السودان) على التقدم الممكن إحرازه خلال موسم الأمطار في إنشاء مقر قطاع آلية الرصد.

٢٩ - ويستند تشكيل العنصر العسكري للقوة الأمنية المؤقتة في القطاعات الثلاثة جميعها إلى استراتيجية منع نشوب النزاعات والتخفيف من آثارها، وإلى مواقع تركز القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان خارج حدود منطقة أبيي. فقد نُقل مقر القطاع الجنوبي من أقوك إلى أنتوني، في حين نُقل مقر القطاع الأوسط إلى دكورا، وذلك في أعقاب انتهاء أعمال التشييد في هذين الموقعين.

٣٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعادت القوة الأمنية المؤقتة نشر قواتها وفقاً لمفهوم عملياتها في موسم الأمطار. ففي القطاع الشمالي، نقلت الكتيبة قواتها من تاج اللي

وأم خريت إلى مقرها في دفرة. وفي القطاع الأوسط، نُقلت القوات من نونق ودنقوب إلى مقر كتيبتها في دكورا. وفي القطاع الجنوبي، نُقلت القوات من مريال أجاك وأريك وليو وكولوقنيال إلى أنتوني وأقوك. وزادت القوة أيضا عدد دورياتها الجوية في تلك المناطق. ونُقلت إلى بنطون مواقع أفرقة المراقبين العسكريين التابعة للقوة والموجودة في تاج اللي ومريال أجاك. ونُقل موقع الفريق الموجود في أم خريت إلى توداج، ونقل موقع الفريقين الموجودين في شيقبي وعلال إلى مقر القوة في أبيي.

٣١ - ولا يزال هناك ١١ ضابطا من ضباط شرطة الأمم المتحدة في صفوف القوة الأمنية المؤقتة، من بينهم مستشار شرطة أقدم. ولا يزال عنصر الشرطة يوفر الدعم ويسدي المشورة لرئيس البعثة وقوات القوة الأمنية المؤقتة بشأن إدارة النظام العام، وتحليل الجريمة، وقضايا الأمن المجتمعي في منطقة أبيي. ويرصد أفراد الشرطة المنتشرون في بلدة أبيي وفي أقوك المجموعات الأمنية الأهلية الطوعية وآليات العدالة القبلية.

ثامنا - دعم البعثة

٣٢ - واصلت القوة الأمنية المؤقتة تدعيم مرافق وخدمات المعسكرات وتوسيعها لتوفير أماكن ذات جدران صلبة للسكن والمكاتب في مواقع نشر قواتها داخل منطقة أبيي، بما في ذلك قواعد عمليات السرايا وقواعد العمليات المؤقتة وأماكن إقامة الموظفين. غير أن هذه الجهود لا يزال يعرقلها انعدام البنى التحتية الأساسية، بما في ذلك تردي حالة الطرق وعدم وجود مطارات ومرافق تخزين.

٣٣ - وواصلت البعثة تحسين حالة الطرق لتيسير الوصول إلى أهم مواقع نشر القوات خلال موسم الأمطار، رغم تأثر وتيرة العمل بسبب التأخر الشديد في توريد البُصرة (التربة الحمراء). وعملت القوة أيضا مع متعهداتها الجديد لحصص الإعاشة على إنشاء مستودع لحصص الإعاشة والإمدادات الغذائية في أبيي.

٣٤ - وفي أيار/مايو، بدأت البعثة تسيير رحلات جوية أسبوعية من أبيي إلى مقر قطاع الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في قوك مشار. وقد أُغلق مقر الآلية المؤقت السابق في أسوسا (إثيوبيا) ونُقلت مخازنه ومعداته إلى المواقع الأخرى التابعة للآلية في قوك مشار وملكال وبرام.

تاسعا - الملاحظات والتوصيات

٣٥ - لا يزال الفراغ الحاصل في الإدارة العامة وسيادة القانون في أبيي يشكل تهديدا خطيرا لحفظ الأمن في المنطقة، وهو ما يثني المشردين أيضا عن العودة إلى ديارهم. ولذلك، فإنني أدعو حكومي السودان وجنوب السودان إلى الاتفاق على الإنشاء الفوري لإدارة منطقة أبيي ودائرة شرطة أبيي والمجلس التشريعي لأبيي، وفقا لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٣٦ - ولا تزال الحالة الأمنية في أبيي شأنها في ذلك شأن العلاقات القبلية بين مختلف القبائل في المنطقة هشة للغاية. ويزيد من تفاقم هذه المشاكل انتشار الأسلحة على نطاق واسع. وإنني أحث الطرفين بقوة على اتخاذ التدابير اللازمة للإسراع بنزع السلاح من قبائل أبيي من أجل ضمان السلام والوئام الدائمين في المنطقة وفقا للقرار الذي اتخذته لجنة الرقابة المشتركة في أبيي في ٣ أيار/مايو ٢٠١٣ القاضي بكفالة خلو منطقة أبيي من الأسلحة.

٣٧ - ولا تزال حكومتا السودان وجنوب السودان تتحملان المسؤولية عن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهما. ويتعين عليهما، بصفة خاصة، أن تحولا دون دخول العناصر المسلحة إلى منطقة أبيي. وإنني أدعو الحكومتين إلى التعاون التام مع الاتحاد الأفريقي في التحقيق الذي يقوده في حادث الرابع من أيار/مايو، وإلى كفالة تنفيذ استنتاجاته وتوصياته تنفيذا كاملا لتفادي تكرار حوادث من هذا القبيل.

٣٨ - أما فيما يتعلق بتنفيذ المقترحات التي قدمها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ لتسوية الوضع النهائي لأبيي، فإنني أدعو الطرفين إلى موافاة الفريق فوراً بأسماء ممثليهما الذين سيشاركون في جولة جديدة من المشاورات.

٣٩ - وإن الوجود المستمر لشرطة السودان في مجمع دفرة النفط يقيض قدرة القوة الأمنية المؤقتة على حفظ الأمن في المنطقة. ولا بد لحكومة السودان من نقل قواتها إلى خارج منطقة أبيي، وفقا لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٤٠ - ولا بد أيضا من بناء الثقة بين السودان وجنوب السودان. وإنني أدعو البلدين إلى العودة إلى آليات الحوار، بما في ذلك لجنة الرقابة المشتركة لمنطقة أبيي والآلية السياسية والأمنية المشتركة، وإلى استئناف المباحثات المعقودة تحت رعاية الاتحاد الأفريقي وفريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع له. وتكتسي أدوات الحوار هذه أهمية حيوية لبناء الثقة بين القبائل، ولكفالة الإسراع في تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الطرفين. وأحث الطرفين على العودة إلى طاولة المفاوضات للتفاوض على تسوية سياسية لجميع القضايا المتعلقة بمنطقة أبيي.

٤١ - وأود أن أشيد بالعمل الذي قام به ممثلي الخاص، هايلي منكريوس، وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ الذي يقوده الرئيس ثابو مبيكي. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لما يبذلونه من جهود حثيثة لمساعدة الطرفين في حل قضاياهما. وإضافة إلى ذلك، أود أن أشكر رئيس البعثة وقائد القوة الأمنية المؤقتة، اللواء يوهانس تسفاماريام، وموظفيه لما يبذلونه من جهود متواصلة لتعزيز السلام والاستقرار في منطقة أبيي، على الرغم من تحديات لا تحصى، ولدعم الطرفين في تنفيذ اتفاقهما الأمنية.

المرفق الأول

تكوين العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي
(بما في ذلك الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها)

البلد	البيان	ذكور	إناث	المجموع
بنين	وحدة عسكرية	١		١
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	خبراء موفدون في مهمة	١		٢
	وحدة عسكرية	١		
البرازيل	خبراء موفدون في مهمة	٣		
	وحدة عسكرية	٢		
كمبوديا	خبراء موفدون في مهمة	٣		٣
إكوادور	وحدة عسكرية	١		١
إثيوبيا	خبراء موفدون في مهمة	٦٨	١٠	٣ ٨٨٣
	وحدة عسكرية	٣ ٥٩٨	٢٠٧	
غانا	خبراء موفدون في مهمة	١		٢
	وحدة عسكرية	١		
غواتيمالا	خبراء موفدون في مهمة	١		٢
	وحدة عسكرية	١		
الهند	وحدة عسكرية	٢		٢
إندونيسيا	وحدة عسكرية	١		١
قيرغيزستان	خبراء موفدون في مهمة	١		١
منغوليا	خبراء موفدون في مهمة	٢		٢
ناميبيا	خبراء موفدون في مهمة	١		٤
	وحدة عسكرية	٣		
نيبال	خبراء موفدون في مهمة	١		١
نيجيريا	وحدة عسكرية	٣		٣
باراغواي	خبراء موفدون في مهمة	١		١
بيرو	خبراء موفدون في مهمة	١		٢
	وحدة عسكرية	١		
الفلبين	وحدة عسكرية	١		١
الاتحاد الروسي	خبراء موفدون في مهمة	١		٣
	وحدة عسكرية	٢		
رواندا	خبراء موفدون في مهمة	١		٣

البلد	البيان	ذكور	إناث	المجموع
	وحدة عسكرية	٢		
سيراليون	خبراء موفدون في مهمة	٢	٢	
سري لانكا	خبراء موفدون في مهمة	١	٢	
	وحدة عسكرية	١		
أوكرانيا	خبراء موفدون في مهمة	٤	٦	
	وحدة عسكرية	٢		
جمهورية تنزانيا المتحدة	خبراء موفدون في مهمة	١	٢	
	وحدة عسكرية	١		
أوروغواي	وحدة عسكرية	١	١	
زامبيا	وحدة عسكرية	١	١	
زيمبابوي	وحدة عسكرية	١	١	
المجموع		٣ ٧٢١	٢١٧	٣ ٩٣٨

انتشار قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

